

متطلبات تطبيق الخصخصة فى بعض الأندية الرياضية بدولة الكويت

أبتسام عبد الحميد عباس على

أستاذ مشارك بقسم التربية البدنية كلية
التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم
التطبيقي والتدريب - الكويت

المقدمة ومشكلة البحث:

إن دخول الأندية الرياضية بدولة الكويت مجال الخصخصة قد يفتح نافذة أمل بنهوضها وتطويرها ووصولها إلى مستويات متقدمة ، فقد أصبح تخصيص الأندية مطلباً ضرورياً وملحاً حتى تتحول إلى مؤسسات اقتصادية أو شركات رياضية تجارية ، وشركات استثمارية تستثمر الرياضة لخلق الأبطال ، وتبني المواهب وصقل الخبرات ، وخلق المنافسة بين الأندية لاستقطاب اللاعبين المتميزين ، وتحقيق العوائد المالية ، والمشاركات الدولية ، وتدعيم المنتخبات الوطنية ، فالتخصيص إذا طبق بصورة صحيحة كما يطبق في الدول المتقدمة فسيحقق ايجابيات عديدة فى الأندية الرياضية بدولة الكويت.

تعد قضية الخصخصة فى الأندية الرياضية مرتبطة ارتباطاً يهتم بالقضايا السياسية التي تتراوح بين الأيديولوجيا، وعلاقات مجموعات القوى ، وعموماً نسعى من خلال هذا العرض لوضع المعايير، وتحديد كيفية تقييمها، وقد تميزت دوافع الخصخصة بالتنوع في مجال الأندية الرياضية منها : تقليل استنزاف استثمارات الدولة ونفقاتها ، ضرورة تحسين الإدارة والكفاءة، السعي إلى الحد من البيروقراطية ، الحد والإقلال من التشريعات واللوائح المعيقة في مجال العمل الرياضي، زيادة الكفاءة والقدرة على إنتاجية قرارات من شأنها العمل على رفع مستوى الأداء ، وإعادة ترتيب أداء الحكومة ، والقطاع الخاص لتحقيق أقصى فائدة منها.(20:23)،(21:69)

وقد ظهر مصطلح الخصخصة **Privatization** في المعجم لأول مرة عام (1983) وتم تعريفه على أنه تحويل الأعمال والمشاريع الحكومية إلى الملكية الخاص.(11:11)

ويشير سعيد النجار (2011) أن القوى المؤثرة فى الخصخصة العربية اختلفت من دولة لأخرى، فالدول الخليجية العربية ذات تجربة فى الخصخصة تستهدف تحقيق الكفاءة والربحية والإنتاجية ، وتوفير حصيلة لاستثمارات جديدة ، فى حين أن تجربة بقية الدول العربية تعكس

ضغوط المديونية الدولية ، وتدخلات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي كقوى مؤثرة وراء التوجه نحو الخصخصة مثل مصر والمغرب والسودان.(13:25)

ويذكر **عليه عبد المنعم حجازي وحسن أحمد الشافعي (2009)** أن الخصخصة أصبحت منهجاً وأسلوباً إعتادت عليه كثير من الدول المتقدمة والنامية أيضاً بهدف التخلص من الأعباء المالية المتزايدة على القطاع العام ، والعمل على تحقيق الكفاءة الإقتصادية ، والإنتاجية مع ملاحظة أن الخصخصة لم تحل كافة المشاكل غير أنها أعطت القطاع الخاص دوراً أكبر في عمليات الإحتراف والإستثمار ، وطرح موضوع الخصخصة كعنصر من عناصر تحديث الرياضة ، ولكن يمكن إعتبار الخصخصة حالة منتشرة في العالم الرأسمالي ، لاسيما وأنها فلسفة إقتصادية ذات إستراتيجية تحول القطاعات التي لا ترتبط بالسياسات العليا في الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، والآلية التي يمكن أن تستند عليها في خصخصة الرياضة تتجه إلى أسلوبين :

- الأول: تلقائي وهو تشجيع المبادرة الفردية من خلال تشجيع القطاع الخاص دون المساس بالقطاع العام.

- الثاني: هو الهيكلي والذي يعني تقليص حجم القطاع العام بنقل ملكية المشروع أو إدارته إلى القطاع الخاص، نستشف بذلك دافعين للخصخصة أولهما نتيجة تضخم القطاع العام ، وصعوبة تحمل المزيد من الأعباء المالية ، وثانيهما الوصول إلى قناعة تؤكد أن إدارة الأنشطة الممكن خصصتها ، ومنها الرياضية تحتاج إلى مهارات تجارية وإدارية تقودها نحو التطور والإزدهار على الصعيد الإقتصادي.(15:146)

ويعرف **جوهان John (2012)** الخصخصة بأنها "السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة، وإنشاء البنية التحتية والتخفيف من حالة الاحتكار للمشاريع المملوكة ومن قبل الحكومة".(23:253)

ويتفق كل من : **سارس Saras (2014)(27)**، **ليندا Linda (2015)(24)** على أن الخصخصة بشكل عام هي انتقال عمل ما ، كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص، وقوى السوق، سعياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية وتمثل الخصخصة في مفهومها المتطرف جهداً واعياً من أجل تقليص الجهاز الحكومي، ومن أجل تضيق من حدود مسئولية الدولة.

ويشير **رياض حسن دهال (2015)** أن للخصخصة طرقًا وأساليب مختلفة، ويعتبر اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة، ويتوقف هذا الاختيار بدوره على عدد من العناصر من أهمها: أهداف الخصخصة، حجم الشركات أو المؤسسات التي سيتم خصصتها، مدى تطور الأسواق المالية، خصائص المشترين والمستثمرين. (83:10)

ويتفق كل من : **سعيد النجار (1995)**، **رفعت عبد الحليم الفاعوري وهاشم جميل أحمد (2001)** على أن أكثر أساليب الخصخصة استخدامًا في الدول العربية تتمثل في :

- 1- نقل ملكية المؤسسة العامة كليًا أو جزئيًا للقطاع الخاص.
- 2- نقل إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الحكومة.
- 3- عقود الإدارة : إدارة المؤسسة من قبل القطاع الخاص على أن تتقاسم الربح الصافي مع الدولة.
- 4- عقود التأجير مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة.
- 5- البيع إلى القطاع الخاص ويتخذ أسلوب البيع للقطاع الخاص أشكالًا متعددة من أهمها (البيع المباشر - بيع الأسهم في الأسواق المالية - البيع للعاملين والإدارة).
- 6- مقايضة الديون.

7- تجزئة المشروع أو إعادة الهيكلية والعمل بالأسس التجارية. (18:12)، (165:9)

ومن خلال قراءات الباحثة في العديد من المراجع العلمية المتخصصة (1)، (27)، (28)، تبين لها بشكل قاطع أن الأندية الرياضية بدولة الكويت تعاني من أوجه قصور عديدة في أداء العاملين، والأداء المالي والإداري بصورة متكررة ومتراكمة عامًا بعد آخر، وتتمثل أوجه القصور فيما يلي:

- 1- تدني مستوى العائد على الاستثمار من الأندية الرياضية، واعتماد الأندية الرياضية بالكويت على الإعانات المقدمة من الدولة مما أفقدها القدرة على النمو والاستمرار والمنافسة.
- 2- هيمنة الدولة على معظم الأنشطة الرياضية، وتولي الخزنة العامة الإنفاق عليها من الميزانية العامة أدي إلي ظهور عجز مستمر.
- 3- التبعية المطلقة للأندية الكويتية للهيئة العامة للرياضة والهيكل التنظيمي السائد للنظم الإدارية المطبقة في تلك الأندية تعترض حرية حركة الأندية الرياضية، ولذلك كان ضروريًا إعادة النظر

في تبعية تلك الأندية، والإقلال من المستويات الإشرافية مع تحديد واضح لخطوط السلطة والمسئولية بها.

4- نتيجة لسياسة الدعم المستمرة في الأندية الرياضية أظهرت نموذجاً متوازناً للأداء المالي، وتدني في قدرتها علي مواجهة التطور المذهل الحادث في الدول المتقدمة في خصصة الأندية الرياضية.

ومن خلال المسح المرجعي للدراسات العلمية في مجال متطلبات خصصة الأندية الرياضية ببعض الدول العربية مثل دراسة كل من : هشام حسين علام (2004)(18) ، أحمد السيد محمود (2005)(2)، طلحة حسين حسام الدين وعدلة عيسي مطر (2006)(14)، حرواش لمين وخاضر صالح (2011)(7)، مي علي عزيز و زينه هادي عباس (2013)(17)، خالد حسن البيلي (2014)(8)، حسين علي كنبار (2016) (6) لاحظت الباحثة عدم وجود دراسة علمية واحدة تناولت التعرف على متطلبات تطبيق خصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت، وهذا ما دفع الباحثة إلى إجراء دراستها الحالية.

ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة المتطلبات اللازمة لنجاح عملية تطبيق خصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على متطلبات تطبيق الخصصة في الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- التعرف على طرق وأساليب خصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.

2- التعرف على المتطلبات التشريعية والقانونية لخصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.

3- التعرف على المتطلبات التمويلية لخصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.

- 4- التعرف على المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.
- 5- التعرف على المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.
- 6- التعرف على مشكلات خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.
- 7- التعرف على ترتيب متطلبات الخصخصة في الأندية الرياضية بدولة الكويت وفقاً لاستجابات أفراد عينة البحث.

تساؤلات البحث :

سوف يسعى البحث المائل إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما هي طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها ؟
- 2- ما هي المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟
- 3- ما هي المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟
- 4- ما هي المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟
- 5- ما هي المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟
- 6- ما هي مشكلات خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟
- 7- ما ترتيب متطلبات الخصخصة في الأندية الرياضية بدولة الكويت وفقاً لاستجابات أفراد عينة البحث؟

مصطلحات البحث :

الخصخصة Privatization:

هى " الانتقال بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص من التغيير في أشكال الملكية لهذا النشاط." (102:22)

خصخصة الأندية الرياضية Privatization of Sports Clubs*:

هى " تحويل ملكية أو إدارة الأندية الرياضية كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك بهدف رفع مستوى أداء الأندية إدارياً وفنياً لتحقيق أفضل النتائج الرياضية ومن أجل الربح وتحقيق المنفعة العامة للمشاركين في الأندية".

المؤسسات الرياضية Sports Institutions:

وهي " تتكون من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ، والغرض منها تحقيق الرعاية للشباب، وإتاحة الظروف لتنمية ملكاتهم عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والإجتماعية والصحية والترفيهية فى إطار السياسة العامة للدولة". (130:16)

الدراسات المرتبطة:

1- دراسة هشام حسين علام (2004) (18) وأستهدفت التعرف على مشروع لخصخصة الأندية المصرية ، وأستهدف البحث وضع مشروع لخصخصة الأندية المصرية، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي بإتباع الأسلوب المسحى، على عينة قوامها (255) فرد من اللاعبين، الأجهزة الفنية، رجال الأعمال ، أعضاء مجالس الإدارات بالأندية الرياضية المصرية ، ومن أدوات البحث : إستطلاع رأى الخبراء ، الإستبيان ، وكان من أهم النتائج : عدم مساندة التشريعات القانونية بوزارة الشباب للخصخصة فى الأندية الرياضية.

2- دراسة أحمد السيد محمود (2005) (2) وأستهدفت التعرف على خصخصة الأندية الرياضية فى ضوء التوجه الاقتصادي لجمهورية مصر العربية ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وأشتملت العينة على (40) مدير بقطاع الرياضة بوزارة الشباب بالإضافة إلى عدد (16) رئيس تحرير بالقسم الرياضى ، بالإضافة إلى عدد (40) عضواً من مجالس إدارات الأندية

الرياضية ، وأستخدم الباحث الملاحظة ، المقابلة ، استمارة استبيان ، وكان من أهم النتائج :
عدم مساهمة التشريعات بوزارة الشباب لنظام التخصص .

3- دراسة **طلحة حسين حسام الدين وعدلة عيسى مطر (2006)(14)** وأستهدفت التعرف على الاتجاهات الاستراتيجية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الرياضة في الأندية بدولة الكويت ، وأستخدم الباحثان المنهج الوصفي ، وأشتملت العينة على (120) فرد من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات الأندية الرياضية والمدربين وعدد من خبراء الإقتصاد والإدارة الرياضية وعلم النفس وعلم الاجتماع ، وأستخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج : تبسيط الإجراءات اللازمة لمنح تراخيص إنشاء الأندية الخاصة في ظل نظام التخصص وذلك ضماناً لجذب المستثمرين ويجب عند تطبيق فكرة التخصص إعادة النظر في التشريعات والقوانين القائمة بما يتماشى مع متطلبات التخصص.

4- دراسة **حرواش لمين وخاضر صالح (2011)(7)** وأستهدفت التعرف على استراتيجية خصخصة الأندية الرياضية في الجزائر دراسة: تنبؤية " ، وأستخدم الباحثان المنهج الوصفي بإتباع الأسلوب المسحي ، وأشتملت عينة البحث على عدد (150) فرداً من أساتذة الإدارة والاقتصاد والقانون ، الأعضاء بالأندية الرياضية ، ومن أدوات البحث: الإستبيان ، ومن أهم نتائج الدراسة : تحتاج صناعة الرياضة إلى تشريعات قانونية خاصة تسهل البيئة التنافسية للأندية الرياضية ، ولا توجد نماذج عقود مدروسة تحفظ حقوق المستثمرين والعاملين في النوادي الرياضية.

5- دراسة **مي علي عزيز و زينه هادي عباس (2013)(17)** وأستهدفت بناء مقياس لخصخصة الأندية الرياضية في محافظة القادسية ، وأستخدمت الباحثان المنهج الوصفي بإتباع الأسلوب المسحي ، وكانت عينة البحث (56) من أعضاء الأندية الرياضية يمثلون (14) نادياً رياضياً ، ومن أدوات البحث : المقابلة - الإستبيان ، ومن أهم نتائج الدراسة : أهم مشكلات التخصص في المجال الرياضي مشكلة الاستغناء عن العمالة الزائدة في الأندية الرياضية.

6- دراسة **خالد حسن البيلي (2014)(8)** وأستهدفت التعرف على خصخصة الأندية الرياضية السعودية : دراسة تحليلية مقارنة، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي بإتباع الأسلوب المسحي، وتم اختيار عدد (30) نادي كعينة من الأندية الرياضية السعودية، تتمثل في (14) نادي في

دوري المحترفين، ومن أدوات البحث: المقابلة - إستطلاع رأى الخبراء - الإستبيان، ومن أهم نتائج الدراسة : تعاني الأندية الرياضية في المملكة من نقص حاد في الإيرادات المالية، كما أنها تحتاج إلى مصادر متنوعة للتمويل والاستثمار، تعاني الأندية الرياضية من عدم كفاية الإعانات التي تصرف لها من الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

7- دراسة حسين علي كنجار (2016) (6) وأستهدفت التعرف على معوقات تطبيق نظام الخصخصة في المجال الرياضي في العراق ، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي متبعاً الأسلوب المسحي، وتم اختيار عينة البحث الأساسية بالطريقة العشوائية من موظفي هيئات الإستثمار وإداري الأندية الرياضية ، ووزارة الشباب والرياضة بإجمالي عدد (55) موظفاً، ومن أدوات البحث : المقابلات الشخصية - إستبيان معوقات تطبيق نظام الخصخصة في المجال الرياضي، ومن أهم نتائج الدراسة : ضعف ثقافة الإستثمار الرياضي والخصخصة الرياضية ، وقلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الرياضية ، وتردد البنوك والمؤسسات المالية في دعم الأندية الرياضية.

إجراءات البحث :

منهج البحث :

أستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بإتباع الأسلوب المسحي، وذلك لملائمته لطبيعة البحث المائل.

مجتمع البحث:

أشتمل مجتمع البحث على عدد (124) فرداً يمثلون الرؤساء والنواب والأمناء العام ، والأعضاء بمجالس الإدارة ببعض الأندية الرياضية بدولة الكويت.

عينة البحث:

قامت الباحثة بإختيار عينة البحث الأساسية بالطريقة العشوائية التطبيقية من الرؤساء والنواب والأمناء العام ، والأعضاء بمجالس الإدارة بالأندية الرياضية بدولة الكويت ، وبلغ قوامها (75) فرداً بنسبة مئوية قدرها (60.48%) ، كما تم إختيار عدد (20) فرداً للدراسة الإستطلاعية لتقنين أداة الدراسة الرئيسية ، وجدول (1) يوضح توزيع عينتي البحث الأساسية والإستطلاعية على الفئات المختلفة.

جدول (1)

توزيع عينتي البحث الأساسية والإستطلاعية على الفئات المختلفة

الإجمالي	أعضاء مجالس	الأمين العام	نواب الرؤساء	رؤساء مجالس	البيان
75	55	6	7	7	عينة البحث الأساسية
20	16	2	1	1	العينة الإستطلاعية
95	71	8	8	8	إجمالي عينة البحث

أداة جمع البيانات:

إستبيان متطلبات تطبيق الخخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت:

- الهدف من الإستبيان :

التعرف على متطلبات تطبيق الخخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها.

- الصورة المبدئية للإستبيان:

1- قامت الباحثة بالإطلاع على العديد من الدراسات المرتبطة بمتطلبات تطبيق الخخصة بالأندية الرياضية (2)،(6)،(7)،(8)،(9)،(14)،(17)،(18) ومراجعة الإستبيانات الخاصة بمتطلبات تطبيق الخخصة بالأندية الرياضية ، وذلك لتحديد محاور الإستبيان ، وفي ضوء ذلك تم تحديد المحاور التالية :

- طرق وأساليب خخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- المتطلبات التشريعية والقانونية لخخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- المتطلبات التمويلية لخخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- المتطلبات الإدارية لخخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- المتطلبات الفنية لخخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- المتطلبات الأمنية والسياسية لخخصة الأندية الرياضية الكويتية.

- مشكلات خخصة الأندية الرياضية الكويتية.

2- قامت الباحثة بعرض تلك المحاور على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الإدارة الرياضية ، ورجال الأعمال ورجال القانون المهتمين بالخخصة (ملحق 1) ، وذلك لإبداء الرأي في مدى مناسبة تلك المحاور لما وضعت من أجله ، كذلك تحديد الأهمية النسبية لكل

محور ، أو إضافة أى محاور أخرى يرونها ، وقد تم إختيار المحاور التى حصلت على نسبة إتفاق (80%) فأكثر من مجموع الآراء للخبراء ، وتوصلت الباحثة إلى إتفاق الخبراء على عدد (6) محاور للإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية ، وتم حذف محور المتطلبات الأمنية والسياسية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية، وجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)

نسب الإتفاق على محاور الإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت

ن = 5 خبراء

م	محاور الإستبيان	موافق	غير موافق	النسبة المئوية	الترتيب
1	طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية	5	-	100%	الأول
2	المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية.	5	-	100%	الأول مكرر
3	المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية.	5	-	100%	الأول مكرر
4	المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية.	5	-	100%	الأول مكرر
5	المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية.	4	1	80.00%	السادس
6	المتطلبات الأمنية والسياسية لخصخصة الأندية الرياضية.	3	2	60.00%	السابع
7	مشكلات خصخصة الأندية الرياضية.	5	-	100%	الأول مكرر

يتضح من جدول (2) أن محاور (طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية الكويتية - المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية - المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية - المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية - مشكلات خصخصة الأندية الرياضية الكويتية) أحتلت المركز الأول بنسبة مئوية قدرها (100%)، ثم جاء فى المرتبة السادسة محور المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية بنسبة مئوية (80%)، ثم أحتل محور المتطلبات الأمنية والسياسية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية المركز السابع والأخير بنسبة مئوية (60%) ، وأرترضت الباحثة نسبة (80%) من آراء المحكمين لتحديد محاور الإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية.

3- قامت الباحثة بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان من خلال الفهم والتحليل الخاص بكل محور، وأيضاً من خلال الإسترشاد بالإستبيانات فى مجال متطلبات الخصخصة بالأندية الرياضية ، وقد بلغ عدد العبارات (84) عبارة موزعة على (6) محاور كما يلى:

- المحور الأول طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية الكويتية (13) عبارة.
 - المحور الثاني المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية (18) عبارة.
 - المحور الثالث المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية (13) عبارة.
 - المحور الرابع المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية (14) عبارة.
 - المحور الخامس المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية (11) عبارة.
 - المحور السادس مشكلات خصخصة الأندية الرياضية الكويتية (15) عبارة.
- وقد راعت الباحثة فى صياغة العبارات المبدئية للإستبيان الشروط التالية:

- أن تكون العبارة واضحة وسهلة.
 - أن تعبر عن الهدف المراد قياسه.
 - أن تشير العبارة لمعنى واحد.
 - الشمولية والإختصار.
 - ألا تستغرق وقتاً طويلاً للإجابة بحيث لا تبعث الملل فى نفوس أفراد عينة البحث الأساسية.
- 4- تم عرض المحاور والعبارات التى تندرج تحتها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين فى الإدارة الرياضية (ملحق 2)، لأبداء الرأى فى مدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذى تمثله ، أو تعديل صياغة أى عبارة، أو إضافة عبارات أخرى يرونها مناسبة للمحور، وقد تم إختيار العبارات التى حصلت على نسبة (80%) فأكثر من مجموع الآراء ، وجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)
العبارات التى تم حذفها من الصورة الأولية للإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت

المحاور	عدد العبارات فى الصورة الأولية	عدد العبارات المحذوفة	أرقام العبارات المحذوفة	عدد العبارات وفقاً لآراء الخبراء
طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية.	13	3	13/12/9	10
المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية.	18	4	18/9/6/2	14
المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية.	13	1	11	12
المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية.	14	3	13/8/4	11
المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية.	11	2	9/4	9
مشكلات خصخصة الأندية الرياضية.	15	3	5/3/1	12

يتضح من جدول (3) عدد وأرقام العبارات المحذوفة من الإستبيان فقد تم حذف العبارات التي حصلت علي نسبة أقل من (80%) من إتفاق الخبراء ، وقد بلغ عدد العبارات المحذوفة (16) عبارة فأصبحت عبارات الإستبيان (68) عبارة موضحة بملحق (3).

- تم إجراء دراسة إستطلاعية فى الفترة من 2019/3/1 وحتى 2019/3/15 للتعرف علي مناسبة مفردات الإستبيان للتطبيق علي أفراد عينة البحث الأساسية ، وذلك عن طريق تطبيقه علي عينة عشوائية قوامها (20) فرداً من مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية، وأستهدفت الدراسة الإستطلاعية التعرف على ما يلى :

- مدى مناسبة صياغة عبارات الإستبيان لمستوى أفراد عينة البحث.

- مدى فهم أفراد العينة لتعليمات الإستبيان.

- معامل الصدق والثبات للإستبيان.

نتائج الدراسة الإستطلاعية:

- التأكد من مناسبة صياغة عبارات الإستبيان لمستوى أفراد عينة البحث.

- فهم أفراد العينة لتعليمات الإستبيان.

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ- معامل الصدق للإستبيان :

لحساب معامل صدق الإستبيان أستخدمت الباحثة صدق الإتساق الداخلي حيث تم تطبيق الإستبيان على عدد (20) فرداً من مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية ، وقد تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذى تمثله ، وكذلك حساب معامل الارتباط بين المجموع الكلى لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ، وجدولي (4)،(5) يوضحان ذلك.

جدول (4)

معامل الارتباط بين درجات كل عبارة وبين المحور الذي تمثله في الإستهبان
الخاص بمتطلبات تطبيق التخصص بالأندية الرياضية بدولة الكويت

ن = 20

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس
قيمة "ر"	العبارة	قيمة "ر"	العبارة	قيمة "ر"	العبارة
0.611	1	0.586	1	0.584	1
0.597	2	0.555	2	0.525	2
0.583	3	0.591	3	0.561	3
0.601	4	0.611	4	0.594	4
0.617	5	0.600	5	0.592	5
0.569	6	0.612	6	0.612	6
0.542	7	0.614	7	0.604	7
0.603	8	0.617	8	0.619	8
0.599	9	0.579	9	0.602	9
0.614	10	0.592	10	0.598	10
-	-	0.564	11	0.564	11
-	-	0.588	12	-	-
-	-	0.571	13	-	-
-	-	0.615	14	-	-

* دال عند مستوى 0.05

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى 0.05 = 0.444

يتضح من جدول (4) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين درجة كل

عبارة ، والمحور الذي تنتمي إليه مما يشير إلي صدق الإستهبان فيما يقيس .

جدول (5)

معامل الارتباط بين درجات كل محور والدرجة الكلية للإستهبان

ن = 20

م	المحاور	قيمة "ر"
1	طرق واساليب تخصصه الأندية الرياضية.	*0.612
2	المتطلبات التشريعية والقانونية لتخصصه الأندية الرياضية.	*0.571
3	المتطلبات التمويلية لتخصصه الأندية الرياضية.	*0.553
4	المتطلبات الإدارية لتخصصه الأندية الرياضية.	*0.549
5	المتطلبات الفنية لتخصصه الأندية الرياضية.	*0.572
6	مشكلات تخصصه الأندية الرياضية.	*0.604

* دال عند مستوى 0.05

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى 0.05 = 0.444

يتضح من جدول (5) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 بين درجة كل

محور والدرجة الكلية للإستهبان .

عامل الثبات للإستهبان :

قامت الباحثة بإيجاد ثبات الإستهبان بإستخدام طريقة التطبيق وإعادة التطبيق علي عينة

وامها (20) فرداً من مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية ، وتم إعادة التطبيق بعد (15) يوماً من

تطبيق الأول ، وذلك في الفترة من 2019/3/1 وحتى 2019/3/15، وقد تم إيجاد معامل

لإرتباط بين نتائج التطبيق الأول والثاني ، وجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)
معامل الثبات للإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق
الخصخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت
ن = 20

قيمة "ر"	التطبيق الثاني		التطبيق الأول		وحدة القياس	المحاور
	ع	م	ع	م		
*0.541	3.33	39.60	3.26	38.50	درجة	طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية.
*0.612	4.29	55.00	4.11	54.20	درجة	المتطلبات التشريعية والقانونية للخصخصة.
*0.537	4.15	48.20	3.94	47.00	درجة	المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية.
*0.604	3.91	42.50	3.55	41.80	درجة	المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية.
*0.531	3.58	35.20	3.19	34.40	درجة	المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية.
*0.517	4.31	50.40	4.02	49.20	درجة	مشكلات خصخصة الأندية الرياضية.
*0.539	22.63	270.90	21.29	265.10	درجة	المجموع الكلي للإستبيان

* دال عند مستوى 0.05

قيمة "ر" الجدولية عند مستوى 0.05 = 0.444

يتضح من جدول (6) أن معاملات الارتباط بين نتائج التطبيقين الأول والثاني للإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية تراوحت ما بين (517.0 : 612.0) وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، مما يشير إلى ثبات الإستبيان.

الدراسة الأساسية:

- 1- تم إختيار عينة عشوائية طبقية من الرؤساء والنواب والأمناء العام ، والأعضاء بمجالس الإدارة بالأندية الرياضية بدولة الكويت ، وبلغ قوامها (75) فرداً بنسبة مئوية قدرها (60.48%).
- 2- التعرف على مواعيد إجتماع مجالس إدارات الأندية الرياضية ، وبناءً على ذلك تم تحديد مواعيد تطبيق الإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت من إعداد الباحثة بالتنسيق مع قيادات الأندية الرياضية.
- 3- تطبيق الإستبيان الخاص بمتطلبات تطبيق الخصخصة بالأندية الرياضية على أفراد عينة البحث الأساسية (75) فرداً ، وذلك في الفترة من 2019/3/24 وحتى 2019/4/29.
- 4- طريقة تفرغ الاستجابات في أداة البحث : تم تفرغ الاستجابات وفق المعايير المحددة في أداة البحث حيث أعطي لكل فقرة في مقياس ليكارت الخماسي Likart Scale للمقياس (أوافق بشدة = 5 درجات، أوافق = 4 درجات ، أوافق إلى حد ما = 3 درجات ، لا أوافق = درجتان ، لا أوافق مطلقاً = درجة واحدة) ، وجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

بيان درجة وتقدير كل مستوى من مستويات الاستجابة على الإستبيان الخاص
بمتطلبات تطبيق التخصصة بالأندية الرياضية بدولة الكويت

الدرجة	النسبة	التقدير في الإستبيان	التقدير في عرض النتائج
من 4.2 : 5	من 84 % : 100 %	أوافق بشدة	درجة كبيرة جدا
من 3.4 : 4.19	من 68 % : 83.9 %	أوافق	درجة كبيرة
من 2.6 : 3.39	من 52 % : 67.9 %	أوافق إلى حد ما	درجة متوسطة
من 1.8 : 2.59	من 36 % : 51.9 %	لا أوافق	درجة ضعيفة
من 1 : 1.79	من 20 % : 35.9 %	لا أوافق مطلقا	درجة ضعيفة جدا

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أستخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- معامل الارتباط البسيط.
- النسب المئوية.

عرض ومناقشة النتائج:

أولاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول للبحث والذي ينص على: "ما هي طرق وأساليب

تخصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها ؟

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الأول
(طرق وأساليب تخصصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
7	التخصصة الجزئية للمشروعات شاملة الإدارة دون الأصول.	4.51	0.90	90.20%	الأول
2	بيع المشروعات إلى العاملين بها مما يوفر لديهم الحافز لتحسين الأداء (توزيع الأسهم).	4.40	1.02	88.00%	الثاني
10	عن طريق عقود الانتفاع.	4.20	1.11	84.00%	الثالث
4	تحويل الأندية الرياضية إلى شركات قابضة أو شركات تابعة.	3.71	1.19	74.20%	الرابع
8	عن طريق أسلوب BOOT بناء / تملك / تشغيل / نقل ملكية.	3.51	1.21	70.20%	الخامس
9	عن طريق أسلوب BOO بناء / تملك / تشغيل.	3.51	1.24	70.20%	الخامس مكرر
6	ترويج الأسهم بعرض أسهم الحكومة على أسواق رأس المال.	3.20	1.16	64.00%	السادس
3	الطرح العام للمشروعات للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين أو مؤسسات خاصة.	2.51	0.98	50.20%	الثامن
5	التخصصة الكاملة للأندية الرياضية شاملة كلا من الإدارة والأصول.	2.51	0.91	50.20%	الثامن مكرر
1	بيع أصول الأندية الرياضية في مزاد علني من خلال عطاءات.	2.40	0.94	48.00%	العاشر
-	إجمالي المحور الأول	3.45	1.02	69.00%	-

يتضح من جدول (8) أن قيم متوسطات عبارات محور طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (2.40 - 4.51) أي ما نسبته بين (48.00% - 90.20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات أفراد عينة البحث الأساسية العبارة رقم (7) حيث أحتلت المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.51) ونسبة مئوية قدرها (90.20%) وتتص العبارة على : "الخصخصة الجزئية للمشروعات شاملة الإدارة دون الأصول"، أما أقل عبارة لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد أحتلت العبارة رقم (1) المرتبة العاشرة بمتوسط قدره (2.40) ونسبة مئوية قدرها (48.00%) وتتص العبارة على: "بيع أصول الأندية الرياضية في مزاد علني من خلال عطاءات".

وتعزى الباحثة هذه النتائج إلى أن أسلوب الخصخصة الجزئية للمشروعات شاملة الإدارة دون الأصول يعمل على توسيع قاعدة الملكية ، وتنشيط وتطوير سوق المال ، وعدم احتكار أي مستثمر للمشروعات ، كما أن هناك قدرا كبيرا من التنوع في انتقاء أسلوب الخصخصة وفقا لطبيعة المشروع بل أنه في العديد من الأحيان يتم تطبيق أكثر من أسلوب في تنفيذ عملية الخصخصة على مشروع واحد فقط ، وأن الخصخصة الجزئية يعد أنسب الأساليب لأن فيه لا تتخلى الحكومة عن ملكيتها الأصلية للمشروعات ، ويتم تزويد المشروعات بالكفاءات والمهارات الإدارية والتكنولوجية خلال فترة التعاقد ، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كل من : **توماس Thomas (2002) (28)**، **حسن أحمد الشافعي (2002) (3)** على أن أهم طرق وأساليب الخصخصة هي الطرح العام (طرح الأسهم للجمهور) في اكتاب عام والبيع الخاص للأسهم سواء لمشتري واحد أو مجموعة مشتريين بالإضافة إلى خصخصة الإدارة أو ما يعرف بالخصخصة الجزئية والسماح للاستثمار الخاص في المشروعات العامة.

كما يتفق ذلك مع ما أشار إليه **حسن الشافعي (2003) (4)** في أن هناك العديد من صور الخصخصة مثل الخصخصة الجزئية ، والطرح العام والخاص للمشروعات من خلال الأسهم ، وبيع الأصول أو بيع الإدارة عن طريق عقود التشغيل والصيانة والانتفاع ، والبيع بنظام السندات، والتحويل إلى مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص ، والقطاع العام أو البيع للعاملين بالمشروعات. **ثانياً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني للبحث والذي ينص على:** "ما هي المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الثاني (المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
5	إيجاد تشريعات وقوانين تضمن حقوق العمالة (الفائضة) عند خصخصة الأندية الرياضية.	4.20	0.98	84.00%	الأول
10	وضع القواعد الضامنة للشفافية والعلانية التامة عند انتقال الأندية الرياضية للخصخصة.	4.20	0.99	84.00%	الأول مكرر
2	أن تنص اللوائح على دعم الجهات الحكومية للأندية التي تتبنى عملية الخصخصة في أول مراحلها.	4.20	1.15	84.00%	الأول مكرر
1	توفير الدعم القانوني للأسلوب الذي تقره الدولة لخصخصة الأندية الرياضية.	4.00	1.21	80.00%	الرابع
9	إيجاد نظام قضائي (محكمة مختصة) للفصل بصورة عاجلة في المنازعات والقضايا الرياضية.	4.00	1.18	80.00%	الرابع مكرر
3	التمهيد التدريجي لتحرير لوائح الأندية الرياضية من التبعية التامة للجهات الحكومية.	4.00	1.11	80.00%	الرابع مكرر
7	ضرورة وضوح جميع الحقوق والالتزامات في العقود المنشأة بين الأطراف عند بيع وتأجير الأندية الرياضية.	3.80	1.04	76.00%	السابع
8	سن قوانين لمكافحة الاحتكار في الأندية الرياضية.	3.80	1.00	76.00%	السابع مكرر
13	وضع التشريعات التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بالنظر في أسعار السلع والخدمات.	3.80	0.95	76.00%	السابع مكرر
6	دعم الحماية القانونية للعلامة التجارية للأندية لضمان عدم استغلالها بطرق غير مشروعة.	3.51	0.97	70.20%	العاشر
11	توفير التشريعات الضابطة لملكية أسهم الأندية الرياضية.	3.51	0.93	70.20%	العاشر مكرر
14	وضع نظام يسمح بنكافؤ الفرص في الدخل بين الأندية.	3.51	0.91	70.20%	العاشر مكرر
4	تطوير أنظمة المسابقات والبطولات بما يخدم عملية الخصخصة.	3.00	1.02	60.00%	الثالث عشر
12	أن تنص اللوائح على دعم الألعاب المختلفة في الأندية بتخصيص نسبة محددة لها من الإيرادات.	3.00	0.96	60.00%	الثالث عشر مكرر
-	إجمالي المحور الثاني	3.75	1.01	75.00%	-

يتضح من جدول (9) أن قيم متوسطات عبارات محور المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (3.00 - 4.20) أي ما نسبته بين (60.00% - 84.00%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات أفراد عينة البحث الأساسية حيث احتلت العبارة رقم (5) المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.20) ونسبة مئوية قدرها (84.00%) وتنص العبارة على: " إيجاد تشريعات وقوانين تضمن حقوق العمالة (الفائضة) عند خصخصة الأندية الرياضية "، أما أقل العبارات لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد احتلت العبارتين رقمي (4)،(12) المرتبة الثالثة عشر والثالثة عشر مكرر بمتوسط قدره (3.00) ونسبة مئوية قدرها (60.00%) وتنص العبارة رقم (4) على "تطوير أنظمة المسابقات والبطولات بما يخدم عملية الخصخصة"، وتنص العبارة رقم (12) على " أن تنص اللوائح على دعم الألعاب المختلفة في الأندية بتخصيص نسبة محددة لها من الإيرادات ".

وتعزى الباحثة هذه النتائج إلى عدم وجود تسهيلات حقيقية تقدمها التشريعات والقوانين واللوائح الرياضية لتذليل إجراءات التراخيص والموافقات لبدء الأعمال الاستثمارية في المؤسسات الرياضية الكويتية ، وهذا يرجع إلى عدم وجود التشريعات والقوانين واللوائح الرياضية اللازمة لسرعة الإنهاء من إجراءات التراخيص والموافقات لبدء الأعمال الاستثمارية ، وهذا ما أكدته إستجابات أفراد عينة البحث الأساسية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من: هشام حسين علام (2004)(18) ، أحمد السيد محمود (2005)(2) ، حرواش لمين وخاضر صالح (2011)(7) على وجود معوقات قانونية للاستثمار في المجال الرياضي تنحصر في عدم وجود رؤية واضحة من حيث العقود واللوائح التي تحفظ حقوق المستثمرين والعاملين في المجال الرياضي.

كما تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه كل من : حسن أحمد الشافعي (2003) ، إبراهيم شحاته (2012) أن عملية استقرار الاستثمار يتأثر بشكل واضح بالنظام القانوني والتنظيمي الذي يقوم ويدعم هذه السياسات المستقرة سياسياً وأمنياً من خلال القواعد والإجراءات التي تكون بمثابة نظاماً مساعداً للاستثمار ، والدعاية التي يستند إليها أي مستثمر لممارسة نشاطه.

(4 : 7-24) ، (1:121)

وتضيف الباحثة أن تهيئة البيئة التشريعية أحد أهم عوامل مقومات وجذب الاستثمارات، ولذا يجب على دولة الكويت أن تأخذ علي عاتقها وضع القوانين والتشريعات وتعديل بعضها بما يتلائم مع البيئة الاقتصادية، وذلك لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال الرياضي ، بحيث يجد المستثمر بيئة مناسبة لتشغيل فائض أمواله بما يدر عليه ربح، وكذلك علي المؤسسة التي يعمل بها ، وبالتالي يعود النفع العام علي الدولة.

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث للبحث والذي ينص على: " ما هي المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الثالث
(المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
3	ضرورة إيجاد إدارة للتسويق الرياضى كأداة للتمويل بالأندية الرياضية.	4.40	0.94	88.00%	الأول
11	فتح قنوات اتصال بين الرعاة والقيادات الرياضية.	4.31	0.98	86.20%	الثاني
8	زيادة المشروعات الرياضية التي تهدف لزيادة مصادر التمويل فى الأندية الرياضية.	4.31	0.92	86.20%	الثاني مكرر
12	تعدد الشركات الراعية لزيادة دعم أنشطة الأندية الرياضية.	4.31	0.99	86.20%	الثاني مكرر
2	الاستفادة من بيع حقوق البث التلفزيوني للمباريات كأحد أهم مصادر التمويل.	4.20	0.97	84.00%	الخامس
4	تشجيع التبرعات المادية والعينية التي تقدم للأندية الرياضية من الأفراد والمؤسسات.	4.00	1.02	80.00%	السادس
5	تفعيل دور العلاقات العامة لتوفير الدعم من الشركات والبنوك كمصادر للتمويل.	4.00	1.11	80.00%	السادس مكرر
9	الاستفادة من العوائد الاقتصادية لانقالات اللاعبين.	4.00	0.97	80.00%	السادس مكرر
1	ضرورة استثمار العلامة التجارية للأندية الرياضية.	3.80	0.95	76.00%	التاسع
10	الاستفادة من بيع تذاكر المباريات بابتكار طرق جديدة لتسويقها.	3.80	0.96	76.00%	التاسع مكرر
7	بيع منتجات الأندية (ملابس - منشورات - أدوات) فى الأسواق المحلية.	3.80	0.93	76.00%	التاسع مكرر
6	تشغيل المباريات والبطولات الرياضية.	3.51	0.97	70.20%	الثاني عشر
-	إجمالي المحور الثالث	4.04	0.95	80.80%	-

يتضح من جدول (10) أن قيم متوسطات عبارات محور المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (3.51 - 4.40) أي ما نسبته بين (70.20% - 88.00%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات أفراد عينة البحث الأساسية حيث احتلت العبارة رقم (3) المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.40) ونسبة مئوية قدرها (88.00%) وتنص العبارة على " ضرورة إيجاد إدارة للتسويق الرياضى كأداة للتمويل بالأندية الرياضية "، أما أقل عبارة لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد احتلت العبارة رقم (6) المرتبة الثانية عشر بمتوسط قدره (3.51) ونسبة مئوية قدرها (70.20%) وتنص العبارة على: " تشغيل المباريات والبطولات الرياضية ".

وترجع الباحثة هذه النتائج إلى أن الأندية الرياضية بدولة الكويت تعاني من قلة تحصيل الإيراد ، والمخصصات المالية لها ، وبالتالي ضرورة إيجاد إدارة للتسويق الرياضى كأداة للتمويل بالأندية الرياضية ، وقيامها بأنشطة تجارية وإستغلال إمكاناتها المادية والبشرية ، وفتح قنوات اتصال بين الرعاة والقيادات الرياضية ، وزيادة المشروعات الرياضية التي تهدف لزيادة مصادر التمويل فى الأندية الرياضية حيث أن معظم الأندية لا تستفيد من مصادر الدخل المتعددة ، وتحتاج لتفعيل إدارة التسويق لضخ مزيد من الإيرادات.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه كل من : حسن أحمد الشافعي (2006)(5)، نوجالس وجوان Nogales & Juan (2010)(25) أنه يجب على الأندية الرياضية وضع رؤية لزيادة الدخل من خلال إدارة خاصة بالتسويق والدعاية لجذب رؤس الأموال ، والشركات الإستثمارية ، ورجال الأعمال ، وإستقطابهم نحو رعاية الأنشطة الرياضية بالمؤسسات الرياضية ، والذي يعد من المتطلبات الهامة في تطبيق الخصخصة.

رابعاً : عرض ومناقشة نتائج التساؤل الرابع للبحث والذي ينص على: " ما هي المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الرابع (المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
2	إعادة صياغة أهداف الأندية الرياضية بما يخدم تحولها التدريجي إلى نظام الخصخصة.	4.20	0.98	84.00%	الأول
1	وضع سياسات مكتوبة وواضحة تساهم في عملية الانتقال التدريجي للخصخصة.	4.20	0.95	84.00%	الأول مكرر
3	التخطيط لتحقيق الأهداف الموضوعة في ضوء المراحل الزمنية للخصخصة.	4.20	0.97	84.00%	الأول مكرر
5	مرونة التنظيم المعنى بالخصخصة بما يسمح بتدفق الأعمال لتحقيق الأهداف.	4.20	0.99	84.00%	الأول مكرر
8	تقييم أداء العاملين وفق معايير دقيقة ومحددة تتضمن الكفاءة والإنتاجية مرتبطة بالأجور .	4.00	1.03	80.00%	الخامس
7	إعداد برامج لتأهيل الكوادر البشرية بالأندية وفق الاحتياجات التدريبية اللازمة لهم.	4.00	1.01	80.00%	الخامس مكرر
10	تطبيق الحوكمة في أعمال الإدارة الرياضية بالأندية.	3.91	0.97	78.20%	السابع
9	ضرورة وضع معايير تساعد على اختيار القيادات الإدارية المناسبة للأندية الرياضية.	3.80	0.99	76.00%	الثامن
4	إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية والتنظيمية المعمول بها في الأندية الرياضية.	3.51	1.24	70.20%	التاسع
6	ضرورة إعداد قاعدة بيانات ومعلومات لتدعيم القرارات لدى المسؤولين بالأندية الرياضية.	3.51	1.19	70.20%	التاسع مكرر
11	ضرورة العمل على إدارة التغيير التنظيمي للحد من مقاومة المعارضين للخصخصة.	3.51	1.12	70.20%	التاسع مكرر
-	إجمالي المحور الرابع	3.91	1.03	78.20%	-

يتضح من جدول (11) أن قيم متوسطات عبارات محور المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (3.51 - 4.20) أي ما نسبته بين (70.20% - 84.00%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات أفراد عينة البحث الأساسية حيث أحتلت العبارة رقم (2) المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.20) ونسبة مئوية قدرها (84.00%) وتنص العبارة على : " إعادة صياغة أهداف الأندية الرياضية بما يخدم

تحولها التدريجي إلى نظام التخصص "، أما أقل العبارات لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد أحتلت العبارات أرقام (4)،(6)،(11) المرتبة التاسعة والتاسعة مكرر بمتوسط قدره (3.51) ونسبة مئوية قدرها (70.20%) ، وتنص العبارة (4) على: "إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية والتنظيمية المعمول بها في الأندية الرياضية"، وتنص العبارة (6) على: "ضرورة إعداد قاعدة بيانات ومعلومات لتدعيم القرارات لدى المسؤولين بالأندية الرياضية" ، وتنص العبارة (11) على: "ضرورة العمل على إدارة التغيير التنظيمي للحد من مقاومة المعارضين للتخصص".

وترجع الباحثة هذه النتائج إلى أن تخصص الأندية تتطلب إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والتنظيمية المعمول بها في الأندية لتعمل كمؤسسات وشركات ربحية ، ولتوفير ذلك يتطلب إعادة صياغة أهداف الأندية الرياضية بما يخدم تحولها التدريجي إلى نظام التخصص والبدء بالتخطيط لهذه المراحل ، ووضع سياسات مكتوبة وواضحة تسهم في عملية الانتقال التدريجي للتخصص.

خامساً: عرض ومناقشة نتائج التساؤل الخامس للبحث والذي ينص على: "ما هي المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الخامس
(المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
1	تكثيف برامج التوعية بأهمية التخصص للعاملين بالأندية الرياضية.	4.51	0.90	90.20%	الأول
8	توفير الخدمات المميزة بالمنشآت الرياضية لتشجيع الإقبال الجماهيري.	4.40	1.02	88.00%	الثاني
9	توفير الوسائل الأمنية داخل الأندية الرياضية.	4.20	1.11	84.00%	الثالث
6	تطبيق برامج الاحتراف المنظم (التغذية- النوم- التدريب) للارتقاء بالمستويات الفنية للاعبين.	3.71	1.19	74.20%	الرابع
2	تزويد المنشآت الرياضية بالوسائل التقنية الحديثة.	3.51	1.21	70.20%	الخامس
3	توفير الأجهزة والأدوات التدريبية الحديثة.	3.51	1.24	70.20%	الخامس مكرر
4	استخدام التكنولوجيا الحديثة في قياس وتحسين الأداء للاعبين.	3.20	1.16	64.00%	السابع
5	دعم المدربين الوطنيين وتوفير إمكانيات نجاحهم.	2.51	0.98	50.20%	الثامن
7	توفير الرعاية الصحية والغذائية المناسبة للاعبين.	2.51	0.91	50.20%	الثامن مكرر
-	إجمالي المحور الخامس	3.56	1.11	71.20%	-

يتضح من جدول (12) أن قيم متوسطات عبارات محور المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (2.51 - 4.51) أي ما نسبته بين (50.20% - 90.20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات

أفراد عينة البحث الأساسية حيث احتلت العبارة رقم (1) المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.51) ونسبة مئوية قدرها (90.20%) وتتص العبارة على: "تكتيف برامج التوعية بأهمية الخصخصة للعاملين بالأندية الرياضية"، أما أقل عبارتين لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد احتلت العبارتين رقمي (5)، (7) المرتبة الثامنة والثامنة مكرر بمتوسط قدره (2.51)، ونسبة مئوية قدرها (50.20%) وتتص العبارة رقم (5) على: "دعم المدربين الوطنيين وتوفير إمكانيات نجاحهم"، وتتص العبارة رقم (7) على: "توفير الرعاية الصحية والغذائية المناسبة للاعبين".

وتعزى الباحثة هذه النتائج إلى أهمية التوعية ونشر ثقافة الخصخصة بين العاملين بالأندية الرياضية لتوضيح آثار الخصخصة الإيجابية من النواحي الإقتصادية والإجتماعية وتوضيح بعض الإنتقادات الموجهة لأسلوب الخصخصة، ولذا جاءت العبارة الأولى والتي تتص على "تكتيف برامج التوعية بأهمية الخصخصة للعاملين بالأندية الرياضية" في الترتيب الأول للمتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت.

كما تتفق هذه النتيجة ما أشار إليه روبرت **Roberta (2008)** (26) أن خبراء الإدارة واقتصاديات الرياضة أكدوا على ضرورة تكتيف برامج التوعية بأهمية الخصخصة للعاملين بالأندية الرياضية مع زيادة دعمهم الفني فيما يحتاجونه لتحسين مستوياتهم، وتحقيق أهداف الأندية الرياضية كمنشأة تجارية تسعى للمنافسة والربحية معا.

سادساً: عرض ومناقشة نتائج التساؤل السادس للبحث والذي ينص على: "ما هي مشكلات خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارتها؟

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور السادس
(مشكلات خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت)

ن=75

رقم العبارة	ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
2	مشكلة الاستغناء عن العمالة الزائدة في الأندية الرياضية.	4.71	0.58	94.20%	الأول
1	فقد بعض العاملين بالأندية الرياضية لوظائفهم.	4.71	0.52	94.20%	الأول مكرر
6	غياب رقابة الحكومة على المشروعات الخاصة بالأندية الرياضية.	4.71	0.59	94.20%	الأول مكرر
8	تصدير مشاكل للحكومة بسبب ضرورة توفير الأعمال البديلة للعمالة الزائدة.	4.51	0.74	90.20%	الرابع
3	زيادة فرص البطالة بسبب انتقال الملكية إلى الملاك الجدد	4.51	0.81	90.20%	الرابع مكرر
12	ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة من الأندية نتيجة إلغاء الدعم عليها.	4.51	0.76	90.20%	الرابع مكرر
7	عدم وجود رأس مال مناسب لتمويل عملية الخصخصة في الأندية الرياضية.	4.00	0.91	80.00%	السابع

تابع جدول (13)

5	تحكم واحتكار رأس المال السوق بالأندية الرياضية.	4.00	0.94	80.00%	السابع مكرر
11	الخوف من خسارة الحكومة نتيجة لتسعير المشروعات الخاصة بالأندية الرياضية بأقل مما ينبغي لتسهيل البيع.	3.71	0.98	74.20%	التاسع
10	مقاومة القطاعات المعارضة (موظفي الحكومة - الأحزاب السياسية - النقابات) لخصخصة الأندية الرياضية.	3.60	0.95	72.00%	العاشر
4	عدم توافر الإدارة المؤهلة على فهم احتياجات الأندية الرياضية.	3.20	1.11	64.00%	الحادى عشر
9	الخوف من التدخل الأجنبي في الاقتصاد المحلى.	3.11	1.24	62.20%	الثانى عشر
	إجمالى المحور السادس	4.11	0.92	82.20%	-

يتضح من جدول (13) أن قيم متوسطات عبارات محور مشكلات خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت أنها تراوحت ما بين (3.11 - 4.71) أي ما نسبته بين (62.20% - 94.20%) وفق مقياس ليكارت الخماسي المستخدم قيد البحث ، وكانت أعلى عبارة لاستجابات أفراد عينة البحث الأساسية حيث أحتلت العبارة رقم (2) المرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.71) ونسبة مئوية قدرها (94.20%) وتنص العبارة على: " مشكلة الاستغناء عن العمالة الزائدة في الأندية الرياضية "، أما أقل عبارة لإستجابات أفراد عينة البحث الأساسية فقد أحتلت العبارة رقم (9) المرتبة الثانية عشر بمتوسط قدره (3.11) ونسبة مئوية قدرها (62.20%) وتنص العبارة على: " الخوف من التدخل الأجنبي في الاقتصاد المحلى ".

وترجع الباحثة هذه النتائج إلى إقتناع الأفراد ببعض الآثار السلبية المترتبة على الخصخصة بالخوف من فقد الوظائف مما يدفع الدولة لخلق مشروعات جديدة لامتناس العمالة الزائدة كما تتأثر عملية تطبيق الخصخصة بمعارضة أصحاب المصالح، والمتضررين نظراً لجهلهم بجدوى الخصخصة الأمر الذي يدفع بالحكومات بإجراء حوار قومي حول جدوى الخصخصة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، ويجب أن تقتصر عمليات الخصخصة على أسلوب التأجير والإدارة بحيث تبقى الدولة على حصصها وأصولها بقدر الإمكان في المشروعات العامة ، وتتخلص من عبء إدارة ودعم هذه المشروعات، وإدخال مهارات وتكنولوجيا حديثة ترفع من كفاءة وفعالية هذه المشروعات . ويتفق ذلك مع ما أشار إليه دونالدسون Donaldson (1995) (19) أن أهم المشكلات التي تواجه برنامج الخصخصة مدى القدرة على إقناع الأفراد بجدوى الخصخصة وتهيئة البيئة الاقتصادية لتطبيق الخصخصة وعدم توافر الإدارة العلمية القادرة على دراسة وفهم احتياجات المشروعات المراد خصصتها بالإضافة إلى سيطرة الحكومة على الإدارة .

سابعاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤل السابع للبحث والذي ينص على: " ما ترتيب متطلبات الخخصة في الأندية الرياضية بدولة الكويت وفقاً لاستجابات أفراد عينة البحث؟

جدول (14)

ترتيب متطلبات الخخصة في الأندية الرياضية بدولة الكويت

م	ترتيب المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	الترتيب وفقاً للنسب المئوية
1	مشكلات خخصة الأندية الرياضية.	4.11	0.92	82.20%	الأول
2	المتطلبات التمويلية لخخصة الأندية الرياضية.	4.04	0.95	80.80%	الثاني
3	المتطلبات الإدارية لخخصة الأندية الرياضية.	3.91	1.03	78.20%	الثالث
4	المتطلبات التشريعية والقانونية للخخصة.	3.75	1.01	75.00%	الرابع
5	المتطلبات الفنية لخخصة الأندية الرياضية.	3.56	1.11	71.20%	الخامس
6	طرق وأساليب خخصة الأندية الرياضية.	3.45	1.02	69.00%	السادس

يتضح من الجدول (14) أن هناك استجابات مرتفعة لأفراد عينة البحث الأساسية لجميع متطلبات تطبيق الخخصة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقاتهم ما بين (3.45 - 4.11) وهي المتوسطات التي تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي ، والتي تشير إلى (موافق)، كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية تراوحت ما بين (0.92 - 1.11) وهي قيم تشير إلى تجانس إستجابات أفراد عينة البحث الأساسية على جميع المحاور ، وبالتالي يمكن ترتيبها تنازلياً حسب درجة موافقة أفراد عينة البحث الأساسية عليها كما يلي: جاء في الترتيب الأول (مشكلات خخصة الأندية الرياضية) بنسبة قدرها (82.20%) بينما جاءت (المتطلبات التمويلية لخخصة الأندية الرياضية) في الترتيب الثاني بنسبة قدرها (80.80%) ، بينما جاءت في الترتيب الثالث (المتطلبات الإدارية لخخصة الأندية الرياضية) بنسبة (78.20%) ، كما جاءت في الترتيب الرابع (المتطلبات التشريعية والقانونية للخخصة) بنسبة (75.00%)، وجاءت (المتطلبات الفنية لخخصة الأندية الرياضية) في الترتيب الخامس بنسبة قدرها (71.20%)، وأخيراً في الترتيب السادس (طرق وأساليب خخصة الأندية الرياضية) بنسبة قدرها (69.00%).

وترجع الباحثة هذه النتائج وترتيب متطلبات تطبيق الخخصة حيث جاءت مشكلات خخصة الأندية الرياضية في الترتيب الأول وهذا يرجع إلى تخوف العاملين بالأندية من آثار الخخصة السلبية ، والتي تبلورت في مشكلة الاستغناء عن العمالة الزائدة في الأندية الرياضية ، و فقد بعض العاملين بالقطاع لوظائفهم ، كما جاء في الترتيب الثاني المتطلبات التمويلية لخخصة الأندية الرياضية ، وتعد هذه المتطلبات من أهم الحلول للعديد من المشكلات التي تعاني منها الأندية

الرياضية من ديون ومصروفات ليس بمقدور المسؤولين تغطيتها في الوقت الحالي، وأن الاكتفاء الذاتي للأندية هو الطريق الصحيح لنجاح عملية الخصخصة، وجاء في الترتيب الثالث المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية لأن الكفاءة الإدارية هي نقطة التحول وأساس عملية الخصخصة الذي من أجله نشأت هذه السياسات الاقتصادية، وجاءت المتطلبات التشريعية والقانونية للخصخصة في المرتبة الرابعة وهذا يرجع إلى إدراك العاملين بالأندية الرياضية بدور التشريعات الهام في تنظيم عملية الخصخصة ودعمها بالأنظمة والقوانين التي تكفل الحماية لجميع الأطراف والحقوق والمصالح، وجاءت في المرتبة الخامسة المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية وترجع الباحثة ذلك إلى ضرورة توفير الخدمات المميزة بالمنشآت الرياضية لتشجيع الإقبال الجماهيري، ووجود الأمن داخل الأندية كضرورة فنية لنجاح الخصخصة، وأخيراً جاءت طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية في المرتبة السادسة وهي نتيجة طبيعية حيث أن أساليب الخصخصة معروفة ومعلومة لدى العاملين بالأندية لرياضية.

الإستخلاصات:

في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته والمعالجات الإحصائية للبيانات، والنتائج التي تم التوصل إليها، توصلت الباحثة إلى الإستخلاصات التالية:

1- المحور الأول: طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية الكويتية:

- الخصخصة الجزئية للمشروعات شاملة الإدارة دون الأصول.
- بيع المشروعات إلى العاملين بها مما يوفر لديهم الحافز لتحسين الأداء (توزيع الأسهم).
- عن طريق عقود الانتفاع.

2- المحور الثاني: المتطلبات التشريعية والقانونية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية:

- إيجاد تشريعات وقوانين تضمن حقوق العمالة (الفائضة) عند خصخصة الأندية الرياضية.
- وضع القواعد الضامنة للشفافية والعلانية التامة عند انتقال الأندية الرياضية للخصخصة.
- أن تنص اللوائح على دعم الجهات الحكومية للأندية التي تتبنى عملية الخصخصة في أول مراحلها.

3- المحور الثالث : المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية :

- ضرورة إيجاد إدارة للتسويق الرياضى كأداة للتمويل بالأندية الرياضية.
- فتح قنوات اتصال بين الرعاة والقيادات الرياضية.
- زيادة المشروعات الرياضية التى تهدف لزيادة مصادر التمويل فى الأندية الرياضية.

4- المحور الرابع : المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية:

- إعادة صياغة أهداف الأندية الرياضية بما يخدم تحولها التدريجى إلى نظام الخصخصة.
- وضع سياسات مكتوبة وواضحة تسهم فى عملية الانتقال التدريجى للخصخصة.
- التخطيط لتحقيق الأهداف الموضوعية فى ضوء المراحل الزمنية للخصخصة.

5- المحور الخامس : المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية الكويتية :

- تكثيف برامج التوعية بأهمية الخصخصة للعاملين بالأندية الرياضية.
- توفير الخدمات المميزة بالمنشآت الرياضية لتشجيع الإقبال الجماهيرى.
- توفير الوسائل الأمنية داخل الأندية الرياضية.

6- المحور السادس : مشكلات خصخصة الأندية الرياضية الكويتية:

- مشكلة الاستغناء عن العمالة الزائدة فى الأندية الرياضية.
- فقد بعض العاملين بالقطاع لوظائفهم.
- غياب رقابة الحكومة على المشروعات الخاصة بالأندية الرياضية.

7- جاء ترتيب متطلبات الخصخصة فى الأندية الرياضية بدولة الكويت وفقاً لاستجابات أفراد

عينة البحث كما يلى:

- 1- مشكلات خصخصة الأندية الرياضية.
- 2- المتطلبات التمويلية لخصخصة الأندية الرياضية.
- 3- المتطلبات الإدارية لخصخصة الأندية الرياضية.

- 4- المتطلبات التشريعية والقانونية للخصخصة.
- 5- المتطلبات الفنية لخصخصة الأندية الرياضية.
- 6- طرق وأساليب خصخصة الأندية الرياضية.

ثانياً : التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الباحثة من إستخلاصات توصى بما يلي :

- 1- إعادة الهيكلة التي تساعد على نجاح الخصخصة بحيث لا يكون هناك مانع دستوري لنقل ملكية الأندية أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- 2- عند خصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت يجب إتباع الخصخصة الجزئية للمشروعات شاملة الإدارة دون الأصول.
- 3- إتباع مجموعة من السياسات التي تقلل من الآثار السلبية لعملية الخصخصة على العمالة المواطنة والتي من بينها إعطاؤهم الخيار في الالتحاق بالمؤسسة المخصخصة أو التقاعد المبكر مع كافة الحقوق المرتبطة.
- 4- وضع ضوابط قانونية تكفل حماية مصالح المستثمر في مجال الخصخصة في الأندية الرياضية الكويتية.
- 5- ضرورة وضع آلية لفض المنازعات في مجال الخصخصة في الأندية الرياضية الكويتية.
- 6- إعداد خطة إعلامية من خلال وسائل الإعلام توضح أهمية خصخصة الأندية ومخرجاتها على مستوى الأداء الإداري والفني للأفراد وللأندية الرياضية.
- 7- تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى المسؤولين في الأندية الرياضية نحو خصخصة الأندية من خلال توضيح الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحدث بعد عملية الخصخصة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الأندية.
- 8- إجراء دراسات تنبؤية للآثار الاجتماعية والاقتصادية لخصخصة الأندية الرياضية بدولة الكويت.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- 1- إبراهيم شحاته (2012): وصيتى لبلادى، التحدى الأعظم (السكان ، التعليم، انطلاق القطاع الخاص)، ط3، دار الأمين للنشر، القاهرة.
- 2- أحمد السيد محمود (2005): "خصخصة الأندية الرياضية في ضوء التوجه الاقتصادي لجمهورية مصر العربية" ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، العدد(45)، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان.
- 3- حسن أحمد الشافعى (2002): " الخصخصة الإدارية والقانونية فى التربية البدنية والرياضة، مكتبة الإشعاع الفنى، الإسكندرية.
- 4- _____ (2003): التشريعات فى التربية البدنية والرياضية ، القوانين واللوائح التنظيمية والإدارية للنقابة والمؤسسات الرياضية ، الجزء الأول ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية.
- 5- _____ (2006): الاستثمار والتسويق فى التربية البدنية والرياضة (الموسوعة العلمية لاقتصاديات الرياضة)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 6- حسين علي كنبار (2016): "معوقات تطبيق نظام الخصخصة في المجال الرياضي في العراق" ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد (17) ، العدد (3) ، البحرين
- 7- حرواش لمين ، خاضر صالح (2011): "استراتيجية خصخصة الأندية الرياضية في الجزائر" ، "دراسة تنبؤية" ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات ، العدد (3) ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر.
- 8- خالد حسن البيلى (2014): "خصخصة الأندية الرياضية السعودية : دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد(1) ، المجلد (15) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان.
- 9- رفعت عبد الحليم الفاعوري ، هاشم جميل أحمد(2001): خصخصة شركات الكهرباء الأردنية ، دراسة ميدانية لاتجاهات مديري إدارتها"، الإدارة العامة، المجلد(41) ، العدد (1)، الرياض

- 10- رياض حسن دهال (2015): حول طرق التخصص ، تجارب بعض الدول النامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض،السعودية.
- 11- سافس ، ي ، س (1998): التخصصيه ، المفتاح لحكومة أفضل ، ترجمة سارة أبو الرب ، مركز الكتاب الأردني، الأردن.
- 12- سعيد النجار (1995): التخصصية والتصحيحات الهيكلية .القضايا الأساسية ، ندوة التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
- 13- سعيد النجار (2011): التصرفية والتخصص وإعادة الهيكلية ، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري ، القاهرة.
- 14- طلحة حسين حسام الدين ، عدلة عيسى مطر (2006):" الاتجاهات الاستراتيجية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخصص الرياضة في الأندية بدولة الكويت"،المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة، العدد(46)، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة حلوان.
- 15- علي حجازي ، حسن أحمد الشافعي (2009): إستراتيجية للتسويق الرياضى والإستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة، دار الوفاء،الإسكندرية.
- 16- كمال الدين درويش ، أشرف عبد المعز (2000): المنظمات الرياضية الأهلية، مكتبة الأصقاء، القاهرة.
- 17- مي علي عزيز ، زينه هادي عباس (2013):" بناء مقياس لتخصص الاندية الرياضية في محافظة القادسية" ، المجلد (13) ، العدد (3) ، مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية ، العراق
- 18- هشام حسين علام (2004):" مشروع لتخصص الأندية المصرية"، المؤتمر العلمى الدولى الأول ، رياضة الهوكى بين الواقع والمأمول ، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة الزقازيق ، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 19-Donaldson , David(1995) : privatization principles and practice the world bank and international finance corporation Washington.

- 20-Elisabeth le Germain (2005):** Le football et sa professionnalisation tardive a lyon.de la confidentialité ala notoriété (1918/1964). Staps, N., 68.
- 21-Emmanuel Baye (2001):** Facteurs clés de la performance des federations sportives nationales. Bilans et perspectives.Revue européenne du sport, N.,3.
- 22-George Torkidsen (2010):** Torkidsen.s sport and Leisure Management, 6th Edition, Taylor & Francis Group.
- 23-John, D., (2012):** The privatization Decision punlic Ends, A Division of Harper Collins publisher, U.S.A.
- 24-Linda Trenberth, et.,al (2015):** Managing Sport Business, An Introduction, Foundations of Sport Management, Taylor & Francis Group.
- 25-Nogales, et.,al (2010):** Vision of the marketing activity in sport clubs, Sport Management International Journal, Vol 6, issue 2, pp.124-137, Published Semiannually.
- 26-Roberta Baade (2008):** Professional sport as catalysts for metropolitan economic development", Journal of urban affairs, volume 18, issue 1 , pages 1-17., article first published online 28Jun.
- 27-Saras, E., (2014):** Privatization, the key to better government, chat atom house publisher, ins.
- 28-Thomas, F., (2002) :** Privatization and Its Effect on Public Golf Employee Daniel D, McLean, Ph.D October .